بسم الله الرحمن الرحيم

Mission of

The Republic of the

SUDAN

To U.N. Office, Geneva

البعثة الدائمة
لجمهورية السودان
جنيف

بيان السودان

أمام

الدورة الموضوعية للمجلس الإقتصادي والإجتماعي
الجزء الرفيع المستوي

بعنوان

الإتجاهات و التحديات العالمية والوطنية الحالية و أثرها علي التعليم

جنيف 4 — 8 يوليو 2011م

الرجاء مراجعة النص قبل الإلقاء

السيد الرئيس ،،،،
السيد رئيس الجمعية العامة
السيدة نائب الأمين العام

أرجو في مُستهل بياني أن أهنئكم علي إنتخابكم رئيساً للمجلس الإقتصادي والإجتماعي ، و أن أهنيء عبركم أعضاء مكتبكم الموقر . وإننا لعلي ثقة بما أبديتموه من خبرة وحكمة خلال المشاورات الغير رسمية، وصولاً إلي إفتتاح مداولات المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، بمقدرتكم علي إنجاح مُناقشات المجلس بما يُفضي إلي تحقيق نتائج ملموسه عبر هذه الآلية الهامة من آليات الأمم المتحدة، حيث تتضمن نقاشاتنا في هذا الجزء الرفيع المستوي التداول حول الإتجاهات والتحديات العالمية والوطنية الحالية وأثرها علي التعليم ، وفي هذا السياق يضم وفد بلادي صوته للبيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين الموقر بإسم مجموعة الـ 77 والصين.

السيد الرئيس ،،،،

يتزامن عقد هذه الجلسة مع عدد من التطورات ذات المؤشرات الهامة على مستوى الإقتصاد العالمي، يأتي في مقدمتها تداعيات الأزمة المالية العالمية والإرتفاع الكبير في أسعار السلع لا سيما الغذائية منها وتأثيراتها علي التنمية المُستدامة، وقد واكب ذلك تفاقم الآثار السلبية لتغير المناخ، مما يترتب عنه عبء إضافي على جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للالفية في الدول النامية، بما في ذلك الهدف الثاني المُتعلق بتحقيق تعميم التعليم الإبتدائي، والذي يتضمن كفالة تُمكّن الأطفال في العالم بأسره ذكوراً وإناثاً ، من إتمام مرحلة التعليم الإبتدائي بحلول عام 2015م.

السيد الرئيس ،،،

إن الظروف الإقتصادية والمالية والدولية الراهنة، تشكل دون شك قيداً على مسيرة التنمية في البلدان النامية خاصة البلدان الأقل نمواً ، وتنذر بأخطار داهمة على شعوبنا نتيجة لعوامل عديدة ، تتمثل في قلة تدفقات المساعدات الرسمية ، وشروط التجارة الدولية المجحفة ووضع القيود أمام وصول صارداتها إلى الأسواق العالمية . وعلى الرغم من مساعى الدول النامية لمواجهة هذه التحديات ، إلا أن مشاكل الجوع والمرض لا تزال تشكل تحدياً

كبيراً أمام المجتمع الدولى، ولذا فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيظل دون مستوى الطموح خاصة في القارة الإفريقية التى تحاصرها الأوضاع التجارية والإقتصادية والمالية غير المواتية وتستنزف طاقاتها أعباء الديون الخارجية .

وإذا كانت قمة الألفية قد أكدت على الوضع الإستثنائى لإفريقيا وضرورة جعلها أولوية تنموية، فإنه ينبغى على الأمم المتحدة أن تكون سبّاقه إلى ذلك ، ونتطلع إلى أن يتم تعزيز وظيفة المستشار الخاص لإفريقيا بالأمانة العامة وتوفير الموارد الضرورية لمكتبه للإضطلاع بواجباته تنفيذاً لأهداف تركيز الأمم المتحدة على إفريقيا، خاصة فيما يتعلق بتطبيق الأهداف الألفية للتنمية وتعزيز التعاون الدولى لدعم الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (نيباد).

السيد الرئيس ،،،

عند إعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في عام 2000م ، تعهد المجتمع الدولى بألاّ يدّخر جهداً لتخليص الإنسانية من ظروف الفقر المدقع. ويفصلنا الآن أقل من خمس سنوات أمام بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، ومن ضمنها تحقيق الهدف المتعلق بالتعليم . ويبدو جلياً أن تحقيق هذا الهدف أصبح يواجه مزيداً من التحديات والصعوبات، لأن مناخ التنمية الذى كان سائداً خلال الأعوام الأولى من هذا العقد والذى أسهم كثيراً فيما تحقق من النجاح المحدود اليوم ، أصبح الآن مهدداً ، وذلك لأننا نواجه بطئاً إقتصادياً على مستوى العالم بسبب أزمات الأمن الغذائى والإحترار المناخي، مما يؤثر سلباً على الميزانيات المعدّة لتحقيق هدف التعليم، خصوصاً وأن حالة الفقر هى العامل الذى يحدد نسبة حضور التلاميذ إلى المدارس وهذا ما أثبتته إحصائيات الأمم المتحدة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

السيد الرئيس ،،،

لقد ظلت أهداف تحقيق السلام والتنمية بالسودان تمثل توجهاً ثابتاً وأساسياً للحكومة ، والتى أثبتت عملياً تمسكها بخيار السلام والذى يعكسه ما تحقق من إنجاز تاريخى بالتوقيع والتطبيق والإلتزام بإتفاقية السلام الشامل، والتى وضعت حداً لأطول الحروب الإفريقية الموروثة من الحقبة الإستعمارية ، عززتها إتفاقية سلام دارفور وسلام شرق السودان . ويرتبط سعينا إلى تحقيق السلام من حقيقة إدراكنا لما يتيحه ذلك من مناخات وأجواء مواتية لإنطلاق

عجلة التنمية وصولاً إلى التنمية المستدامة المنشودة وتحديداً الأهداف المتعلقة بالتعليم .

وتعلمون الصلة الوثيقة بين التعليم والتنمية ، لذلك فقد خطت حكومة السودان خطوات متقدمة في مجال مجانية التعليم الأساسى والذى يعتبر ركيزة أساسية في توفير الكادر البشرى القادر على إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة ، وكذلك إهتمت بتنمية المهارات في مجال التدريب المهنى وتشجيع الصناعات الصغيرة . كما تم وضع إستراتيجية قومية لتعليم البنات .

ففى عام 1996م ، تم تأسيس المركز القومى للمناهج والبحث التربوي وهو السلطة الوحيدة في مجال التعليم العام في السودان المخوّل لها إعداد الخطط التفصيلية للبرامج الدراسية، وضبط مستوى التحصيل الأكاديمى من خلال مراجعة الإمتحانات المرحلية ، هذا إلى جانب إجراء البحوث وتقديم المناهج ومتابعة تطبيقها ميدانياً ،ونتيجة لذلك إرتفع عدد الطلاب المنتظمين في مرحلة الأساس من 000ر300ر4 طالب للعام الدراسي 2004 – 2005 إلى ما يربو الـ 000ر800ر5 طالب للعام الدراسي 2008 – 2009 م .ونظراً لهذا الإرتفاع الكبير في نسبة الطلبة المنتسبين إلى التعليم الإبتدائي إزداد تبعاً لذلك عدد المدارس الإبتدائية لتصل إلى 042ر18 مدرسة في عموم السودان .

وأولت حكومة السودان إهتماماً خاصاً بالتعليم العالي حيث بلغ عدد الجامعات في عام 2009م ، 74 جامعة يدعمها ما يقارب الـ 20 كلية تقنية .

لقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، الدعوة لإنشاء لجان وطنية من الدول الأعضاء لتكون حلقة وصل بينها والجهات المعنية بنشاط التعليم على المستوى الوطني، وبناءً على ذلك، أنشئت اللجنة الوطنية السودانية للتربية والثقافة منذ عام 1976 وتم إجازة قانونها عام 2001م، ويتضمن إختصاص اللجنة التنسيق بين جمهورية السودان والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجالات التربية والعلوم والثقافة ، وتقديم المشورة للهيئات والمؤسسات الحكومية والفنية حول أمثل الطرق للمساهمة والمشاركة في نشاط المنظمات التعليمية .

ولعل تكوين مجلس تنسيق المعلومات التربوية والذى يُعنى بالإشراف على إنشاء نظام معلومات متكامل بطريقة علمية حديثة في كل مجالات التعليم ومستوياته المختلفة ، إلى جانب الإشراف على محو الأمية التقنية للعاملين

بالحقل التربوي، خطوة موفقة لتوفير الإحصاءات الدقيقة حول مستوى التعليم في البلاد .

وفى ذات السياق لم تغفل حكومة السودان أهمية تفعيل برنامج تعليم الرحل بهدف نسبة الوعى في مجتمعاتهم وذلك عبر وضع وتنفيذ إستراتيجية تعليم الرحل لعام 2010 .

و خصصت الحكومة إدارة منفصلة لتعليم البنات تباشر نشاطاتها بناءً على خطة سنوية، تهدف في مجملها إلى زيادة معدلات تعليم البنات ورفع الوعي القومى إزاء تعليمهن.

السيد الرئيس ،،،

يجب أن تولى الدول الأعضاء إهتماماً خاصاً بتعزيز آليات التعليم في الدول النامية لا سيما في إفريقيا، ونأمل أن تضطلع مؤسسات التمويل الدولية بمسئولياتها إزاء تخفيف حدة التردي في التعليم في إفريقيا .

وللمجتمع الدولى دور كبير في عملية تعزيز الشراكة الدولية من أجل التنمية، وذلك عن طريق إيفاء الدول المتقدمة بإلتزاماتها بتقديم المساعدات الإنمائية، إلى جانب توفير التقنيات المناسبة في مجال الأبحاث الزراعية وبناء قدرات التنمية الريفية، وإنشاء البنيات الأساسية لنشر التعليم، وتعزز تلك الأولويات دون شك من تحقيق التنمية المستدامة ، فالتنمية مسئولية مشتركة ، والوفاء بها عملية تكاملية للنهوض بتطور المجتمع الإنسانى .

وشكراً السيد الرئيس.